تدفع اسعارا تزيد بنسبة ٤٠٪ عن اسعار السوق الدولي ؟. حقيقة الامر ان تجار الحمضيات كانوا مضطرين لاعلان الاسعار الحقيقية لمبيعاتهم لدول الكتلة الشرقية ، حيث لا وسطاء ، ولا بيروت ، ولا مجال للتلاعب ، بينما سوق بيروت هي على عكس ذلك ، حيث المجال مفتوح للفواتير المخفضة ولو اخذنا مثلا عمليا واحدا لاتضحت لنا الفروق التي يحصل عليها التاجر . لنفرض ان تاجرا قد صدر حمضيات بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، فان الشيء الطبيعي ان يعيد المبلغ المذكور بشكل سلع . ونظرا لان الفاتورة تنخفض بـ ٤٠٪ كما اتضح لنا سابقا فان المبلغ الذي يعترف به التاجر هو ٦٠٠ جنيه . ومن المبلغ المتبقى يخصص ٣٠٠ كماليات و ٣٠٠ ضروريات . وهنا يقوم التاجر بتضخيم رقم وارداته من الضروريات ولنفترض جدلا أنها كانت نفس النسبة التي خفضت بها الصادرات اي ٤٠٪ ، لان التاجر الذي يتلاعب بنسبة ٤٠٪ من قيمة الصادرات لن يجد حرجا من التلاعب بنفس النسبة على صعيد الواردات . ومن هنا فان مبلغ ٣٠٠ جنيه التي يخصصها التاجر للضروريات ، انما هي مضخمة بنسبة ٤٠٪ أي أن القيمة الحقيقية للفاتورة هي ١٨٠ جنيها فقط . وهي قيمة المبلغ الذي يخصصه التاجر لشراء السلع الضرورية والتي تحددها الادارة . بينما تبلغ وارداته ٥٠٠ جنيه حسب افتراضنا . ومن هنا تنخفض النسبة من ٥٠٪ كما ينص القانون الى ١٨٪ فقط . وبذلك يحتفظ التاجر بـ ٨٢٪ من قيمة صادراته يتصرف بها كما يشاء ، يستورد بنسبة منها سلعا كمالية او يحتفظ بها بشكل ارصدة في الخارج . هذا مع العلم ان اسعار الحمضيات المشار اليها ، ليست اسعارا تقريبية بل ، هي الاسعار التي اعترف بها الحاج راغب العلمي في جلسة للمجلس التشريعي ، وهو من كبار مصدري الحمضيات ، ومن كبار تجار قطاع غزة ايضا .

يظهر تلاعب كبار تجار الحمضيات جليا من خلال ملاحظة حجم الارصدة التي سجلت باعتبارها قيمة صادرات غزة من الحمضيات عام ١٩٦٤ ، حيث كانت المساحة المشجرة والمثمرة تبلغ ٢٢٨٧٦٫٥ دونم ، فان قيمة الحمضيات المصدرة بلغت ٣٥٤٣٩٩١ جنيها . أي أن دونم الحمضيات قد انتج ما قيمته ١٥٠٫٤٩١ جنيها ، ولكن هل يتناسب هذا السعر مع قيمة الحمضيات فيما لو حسبت على اساس الاسعار التي اعلنت ؟ لو حذفنا ٥٪ من منتوج الحمضيات باعتبارها النسبة المخصصة لاستهلاك القطاع ، وقد يثار تساؤل حول صحة هذه النسبة ، ولكنها الحقيقة ، فقد كان المعروض من الحمضيات في سوق القطاع قليلا ولا يتناسب مع احتياجاته ، لدرجة ان الموضوع اثير في المجلس التشريعي ، وقدم اقتراح بتخصيص ١٠٪ من انتاج القطاع من الحمضيات لاستهلاك القطاع . وقد لقي هذا المشروع معارضة عنيفة من ممثلي كبار